

## دور الموارد المالية الذاتية للمصارف الإسلامية في تدعيم الاستثمارات طويلة الأجل

”دراسة تطبيقية على بيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2005-  
2011)“

The role of financial resources for self Islamic banks in  
strengthening their long-term investments  
An Empirical Study on Kuwait Finance House (2005-"  
"2011)

جابر شعيب الإسماعيل

طالب دكتوراه في الاقتصاد

Jaber Shouib AL Ismail

[jaberhd@gmail.com](mailto:jaberhd@gmail.com)

Faculty of Economic, Aljnan University

### المقدمة:

تعتمد المصارف الإسلامية في رسم سياساتها الاستثمارية أو التوظيفية استناداً إلى حجم الموارد المالية التي بحوزتها (الذاتية المتمثلة بحقوق المساهمين والخارجية المتمثلة بالودائع وخصوصاً الودائع طويلة الأجل منها)، ففي حال عدم توافر الموارد المالية اللازمة للقيام بتمويل النشاط، الاستثماري طويل الأجل بالحجم المطلوب، فإن ذلك يمثل عقبة فعلية أمام انطلاق هذا النشاط، ويؤدي إلى عجزه عن اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف، وبالتالي ضياع فرص

استثمارية مجدية من الناحية الاقتصادية وكان من الممكن أن يحقق المصرف الإسلامي منها أرباحاً ومنافع عديدة له وللمتعاملين معه وللمجتمع ككل. (دوابة, 2008, 32)

فالأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أنها استثمارات تبنى على أساس الاقتصاد الحقيقي الرامي لتحقيق التنمية بالدرجة الأولى, وحتى تكون كذلك يجب أن تحاكي وتعمل في كافة الأنشطة والمجالات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, سواء أكانت هذه المجالات زراعية أم صناعية أم غيرها, التي من المفترض أن تكون استثمارات طويلة الأجل, ولذلك فإنه يفضل أن تمثل حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة للمصارف الإسلامية النسبة الغالبة من إجمالي مواردها. (AUSAF,1407,64)

تتجلى أهمية وجود هذا البحث في سعيه للوقوف عملياً على تبيان دور ومكانة الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في القيام بالاستثمارات المتنوعة في بيت التمويل الكويتي, ومدى انحرافها عن الإطار المفترض لها. وذلك من خلال ما أتيح من بيانات وتقارير سنوية عن الفترة من عام 2005 وحتى عام 2011 في بيت التمويل الكويتي.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم واقع الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي, ودوره في تدعيم الاستثمارات المتنوعة للمصرف, وتبيان مدى الانحراف في السياسة التوظيفية المتبعة, وذلك من خلال البيانات المتاحة للباحث في التقارير السنوية للمصرف بين عامي 2005-2011.

### مشكلة البحث:

يلحظ المتتبع لآلية وسير العمل في بيت التمويل الكويتي مدى الانحراف الواضح في ممارساتها العملية تجاه توظيف الأموال, حيث عملت على الاهتمام بالتوظيف قصير الأجل وابتعدت عن الاستثمارات طويلة الأجل, الأمر الذي انعكس على عدم الإبداع في نمو وتطوير مصادر الموارد المالية طويلة الأجل المتنوعة والتي تمثل الموارد

الذاتية واحدة من أهمها، الأمر الذي ثبت وجود خلل في الهياكل التمويلية طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي، إن عدم التحديث في وسائل تنمية الموارد المالية وسياسات توظيف الأموال في هذه المصارف، أدى إلى انخفاض كفاءة الأداء نظراً لابتعاد بيت التمويل الكويتي عن الدور الاستثماري.

**فرضيات البحث:** ينطلق البحث من الفرضيتين التاليتين

**الفرضية الأولى:** تمثل الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي نسبة هامشية وضئيلة من إجمالي الموارد المالية.

**الفرضية الثانية:** استطاع بيت التمويل الكويتي تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمارات طويلة الأجل نسبةً إلى إجمالي التوظيف المالي فيه.

**الفرضية الثالثة:** استطاع بيت التمويل الكويتي توجيه واستثمار ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل نحو الاستثمارات المتنوعة.

**منهجية البحث:** سوف نعتمد منهجية للبحث تقوم على

-**الجانب النظري:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية المحكمة.

-**الجانب العملي:** و يعتمد على المنهج الإحصائي التحليلي، وسيتناول تحليل البيانات والتقارير السنوية والجداول الإحصائية المتوفرة في مصرف البركة.

**أولاً: المصارف الإسلامية ومصادر الموارد المالية**

عرفت المصارف الإسلامية بأنها : "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع". (المغربي، 2004، 87)

كما عرفها رائد تجربة الصيرفة الإسلامية الدكتور أحمد النجار بأنها " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي". (النجار, 1982, 163).

تبرز أهمية المصارف الإسلامية في دورها الاستثماري المفترض بحيث يستحوذ (الاستثمار) على النسبة الكبرى من توظيف الموارد, حيث عرف الاستثمار بأنه: التضحية بقيمة حالية أكيدة مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة. (SHARPE, 1985, 2)

يتضح كيف أخذت المصارف الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة المستند إلى مفهوم الغنم بالغرم, وعلى مبدأ أن النقود لا تلد النقود وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر, وأخيراً تقوم على أن الربح وقاية لرأس المال. (المأحي, 2004, 2).

عمل المصرفيون الإسلاميون على تعديل النموذج المصرفي التقليدي المعتمد على الاحتياطي الجزئي, وتحويله إلى عمليات لا تعتمد على الفائدة الربوية, ففي جانب الخصوم هناك تميز واضح بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية, وفي جانب الأصول لا يختلف المصرف الإسلامي عن نظيره التقليدي فهناك نسبة من مطلوبات الحساب الجاري تحفظ في صورة سائلة, وفي صورة احتياطات عالية السيولة, والباقي يخصص للأصول قصيرة الأجل ولاسيما تمويل التجارة, وتستثمر الودائع الاستثمارية ورأس المال المساهم في تمويل الصيغ والسياسات التوظيفية الأخرى عادةً. (ميلز بول, وجون بريسي, 2014, 48).

### تقييم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى:

#### 1- المصادر المالية الداخلية للمصارف الإسلامية:

تتكون المصادر المالية الداخلية "الذاتية" للمشروع من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة من داخل المشروع نفسه دون الاعتماد على الآخرين, وتتكون عادة من:

أ- رأس المال: وهو عبارة عن مجمل الأموال التي يحصل عليها المصرف عند تأسيسه من أصحاب المشروع باعتباره مشروعاً, ويشترط ألا يكون رأس المال ديناً وإنما لا بدّ أن يكون حاضراً عند التأسيس, ويشكل رأس المال نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الأموال التي يستخدمها

المصرف بشكل عام وذلك لأن القدر الأكبر كما هو معروف عادة يأتي من طريق الودائع بأشكالها المختلفة. (الشعار, 2005, 41).

إذا إن رأس المال يتشكل عادة مما يدفعه المؤسسون والمساهمون عند إنشاء المشروع مقابل قيمة أسمية للأسهم المصدرة وحسب النسبة التي يحددها قانون المصرف المركزي وتعليمات قانون الشركات, ويستخدم جزء كبير من رأس المال في تكوين وشراء الأصول الثابتة "كالأبنية والأجهزة والمعدات الأخرى لبداية عمل المصرف". (الشمري, 2008, 41).

ويمثل هذا المصدر إما أموالاً مدفوعة عند التأسيس, وإما في حال زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف الإسلامية من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة, وعادة يصرف جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة, مما لا يمكن الاستفادة منه بصورة كبيرة في العمليات التمويلية.

ب- الاحتياطات: وهي عبارة عن مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من أرباح المصرف, إما في شكل احتياطي قانوني وإما احتياطي اختياري خاص, وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف والعمل على تقويته, وتتضمن القوانين الأساسية للمصارف قواعد تكوين الاحتياطي القانوني, وتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات المختلفة اللازمة للمحافظة على رأسمالها وعلى ثبات ودائعها وموازنة أرباحها, وذلك تجنباً لأي طارئ. (سيلمان, 1996, 22).

لذلك تعمل المصارف الإسلامية على تكوين الاحتياطات اللازمة بهدف دعم المركز المالي والمحافظة على سلامة رأس المال والمحافظة على ثبات قيمة الودائع وتكوين احتياطي لموازنة الأرباح إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها. (المغربي, 2004, 117)

من الملاحظ أن هناك أنواعاً من الاحتياطات يلزم القانون المؤسسات المختلفة بضرورة مراعاتها وذلك قبل توزيع الأرباح منها على سبيل الذكر ما يلي: (درغال, 2007, 126)

- الاحتياطي القانوني: ويتحدد هذا الاحتياطي بالنسبة للمصارف عموماً بأنه ضمان لدائني الشركة يأخذ حكم رأس المال، بحيث لا يجوز للمصرف التصرف فيه كما ليس له الحق في توزيعه على المساهمين في السنوات المالية التي تتحقق فيها الأرباح.
- الاحتياطي النظامي: يعتبر الاحتياطي نظامياً عندما يتضمن النظام الأساسي للمصرف نصاً يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجهة الأهداف التي يحددها النظام، ويسمى في هذه الحالة الاحتياطي النظامي، نظراً لأنّ نظام المصرف هو الذي يقتضي وجوده، على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون.
- الاحتياطي الاختياري: وهو الاحتياطي الذي تقررته وتدعو إليه إدارة المصرف بهدف مواجهة نفقات طارئة، وقد لا يؤخذ به في المصارف الإسلامية لأنه ذو طابع اختياري.
- يتضح مما سبق أن الاحتياطيات تعد مصدراً من مصادر التمويل الداخلي للمصرف، ونظراً لحدثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فما زالت هذه الاحتياطيات لا تمثل سوى نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.
- ت- الأرباح المحتجزة: وهي تمثل الأرباح غير الموزعة، وهي جزءاً من الأرباح التي تم تحقيقها خلال الفترة ولم يتم توزيعها بعد، أي هي ما تمثل من أرباح فائضة بعد إجراء عملية التوزيع، حيث تلجأ الإدارة أحياناً في المصرف الإسلامي إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة، ويتم الاحتجاز داخلياً لإمكانية استخدامها بعد ذلك، وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً هاماً من مصادر التمويل الذاتي للمشروعات القائمة وذلك لإمكانية تمويل الإنفاق على التوسعات أو زيادة رأس المال، ويتوقف مستوى هذه الأرباح عادة على سياسات توزيع الأرباح في المصرف نفسه إضافة لحجم الأرباح المتحققة خلال الفترة المعنية.
- ث- المخصصات: يعرف المخصص بأنه مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل مقابلة النقص أو التجديد أو الاستهلاك في قيمة الأصول، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، كهبوط قيمة الأوراق المالية وغيرها.

إذا تعتبر المخصصات مبالغ لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال فترة مالية مقبلة, ولكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة . وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية.

## 2- المصادر المالية الخارجية للمصارف الإسلامية

تمثل الموارد المالية الخارجية الركيزة والأساس الصلب الذي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في جميع نشاطاتها الوظيفية, وتتمثل هذه الموارد بإبداعات الجمهور المختلفة "الودائع", حيث تمثل أنشطة قبول هذه الودائع أهم أنشطة المصارف الإسلامية وتنقسم هذه الودائع طبقا للعرف المصرفي إلى ما يلي:

أ-الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية":

تعرف الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية": على أنها تلك الودائع التي يحق للعميل المودع طلبها في أي وقت شاء, وبالطريقة التي يراها مناسبة, سواء نقدا أو عن طريق استعمال الشيكات, أو أوامر التحويلات المصرفية لأطراف أخرى, ولعدم اتسام رصيدها بالثبات فلا تدفع عليها المصارف عادة أية أرباح, وهذا الرصيد قد يكون معدوما في أي لحظة مما لا يعطي المصارف الفرصة لاحتمابه ضمن خطته الاستثمارية. (سليمان, 1996, 22).

إن المصرف الإسلامي يقوم بتقسيم هذه الودائع إلى ثلاثة أقسام بسبب صعوبة توظيفها في قروض طويلة الأجل, على النحو التالي:

- قسم يحتفظ به على شكل نقدية بالصندوق: وذلك لضمان تلبية طلبات المودعين في حال السحب منها, إضافة لتغطية طلبات المودعين للودائع الثابتة " الاستثمارية" في الآجال المحددة لسحبها.

- قسم يكون به مضاربا مع مستثمر: بحيث لا يقتصر دور المصرف على الوساطة المالية فحسب, بل يمتد ليصبح مضاربا. بحيث تكون الأرباح المتحققة من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع وذلك لأن المتعامل لا يتحمل أية مخاطر نتيجة توظيف الأموال والمصرف ضمن له رد هذه الودائع.

- القسم الأخير: تقديم قروض على شكل "قرضة حسنة": حيث يقوم المصرف بتقديم قروض من الودائع لعملائه وتقديم التسهيلات لهم ليس على أساس المضاربة والمشاركة في الأرباح والخسائر وإنما لتقديم المساعدة الطارئة عند الضرورة. ومن البديهي أن المصرف الإسلامي سيحاول اجتذاب أكبر قدر من هذه الودائع، التي ستؤدي في النهاية إلى زيادة الموارد المالية للمصرف غير المكلفة وزيادة العائد منها.

ب- الودائع الادخارية "حسابات التوفير":

تعرف الودائع الادخارية على أنها مبالغ مودعة من قبل العملاء بهدف استثمارها، بحيث يوقع المصرف معهم عقد مضاربة فيكون المصرف هو المضارب والمودعون هم أرباب المال. (الدماغ، 2006، 14).

في حين عرفت على أنها: تلك الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الفائضة لديهم بهدف ادخارها لظروف مقبلة أفضل، بحيث يسمح لهم في العادة بالسحب منها في أي وقت مع ضمان ردها كاملة. (المالقي، 2000، 231).

وتنقسم الودائع الادخارية إلى قسمين هما:

- حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: ويستحق هذا الحساب نصيباً من الربح. ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، بحيث يحق للمتعامل الإيداع أو السحب بحرية وفي أي وقت شاء.

- حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار: هذا النوع لا يستحق ربحاً ويكون حكمه حكم الحساب الجاري حيث لا تتحصل أو لا تستحق لصاحبه أية أرباح.

ت- الودائع الاستثمارية "الحسابات الاستثمارية":

وتعرف بأنها المبالغ المودعة من قبل العملاء وذلك بهدف استثمارها في مشروع معين أو غرض محدد، وبناء على ذلك يوقع المصرف معهم عقداً للمضاربة "المقيدة" بحيث يكون المصرف المضارب والمودعون أصحاب أرباب المال. (صوان، 2001، 120).



إذا هي الأموال التي يقوم أصحابها بوضعها بهدف تحقيق الربح، وذلك من خلال توظيفها من قبل المصرف واستثمارها بالشكل المطلوب وبالطرق المشروعة. فهي في النهاية أموال تودع بغرض الاستثمار والحصول على عائد بحيث تخضع للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم". وتتقسم ودائع الاستثمار إلى نوعين:

-الإيداع مع التفويض: بمعنى أن يمنح المصرف الإسلامي كامل الحرية وكامل الحق في توظيف واستثمار أموال المودع، وذلك في المشروع الذي يراه مناسباً وفقاً لوجهة نظره، وقد ألزمت بعض المصارف الإسلامية المودع بعدم سحب الوديعة أو حتى جزء منها إلا بعد مرور المدة المحددة لها، وإلا فقد العائد عن الجزء المسحوب منها.

- الإيداع بدون تفويض: بمعنى أن المصرف الإسلامي ليس لديه الحرية المطلقة في اختيار المشروع، بل الذي يحدد المشروع الذي تستثمر فيه الأموال هو المودع نفسه، وله أن يحدد مدة الوديعة أولاً يحددها.

يجب في كلا النوعين السابقين تحديد نسبة الربح مقدماً لأنه عقد مضاربة وإلا فالعقد يعتبر باطلاً نتيجة لجهالة الربح.

### 3- المصادر المالية الخارجية الإضافية للمصارف الإسلامية:

إن لتأثير فكرة الفائدة بدون المخاطرة في المصارف التقليدية أثر كبير في فكر الكثير من المتعاملين بالمجال المصرفي، حيث لازالت هذه الفكرة عالقة حتى الآن في أذهانهم، وإن إقدام المودعين على السحب السريع لودائعهم الاستثمارية والرغبة في الربح السريع، إضافة للعديد من العوامل الأخرى التي جعلت من الموارد المالية الخارجية للمصارف الإسلامية لا تزداد بالشكل المطلوب، بل على العكس هناك في بعض المصارف من تعرض لانخفاض في معدلات الربحية نتيجةً لاحتفاظها بنسب عالية من السيولة النقدية، وبالتالي تعطيل جزء كبير من الودائع بالدخول في مجالات الاستثمار والتوظيف المختلفة.

إضافة إلى المعارضة التي يتلقاها المصرف الإسلامي من غالبية المودعين بسبب معدلات الأرباح المنخفضة وقبولها، وذلك قياساً لما تمنحه المصارف الربوية من فوائد، حيث أشارت

بعض الدراسات إلى تحول أعداد كبيرة من المودعين في بعض بنوك المشاركة إلى المصارف التقليدية عندما حققت معدلات أرباح أقل مما تمنحه المصارف التقليدية من فوائد، وطالما أن هناك عدم إدراك وعدم وعي لطبيعة المصارف الإسلامية في استثماراتها التنموية ونشاطها الاستثماري، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار طويل الأجل لتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، واتجاه المودعين نحو المصارف التقليدية كان لابد من التفكير وبسرعة في إيجاد حلول ووسائل جذب للموارد المالية من العملاء بطرق مشروعة وبما يتماشى مع طبيعة وعمل وأهداف المصارف الإسلامية. (غربي، 2002، 156)

لذلك قام الباحثون الاقتصاديون بالبحث عن إيجاد أوراق مالية إسلامية بديلة للسندات المحرمة شرعاً، فكانت فكرة الصكوك الإسلامية لما لها من دور كبير في تمويل المشروعات الضخمة التي تتطلب موارد مالية كبيرة، وتعمل على إشراك مختلف الفعاليات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات ومصارف وغيرها في شراء هذه الصكوك. (خير الدين معطى و شرياق رفيق، 2012، 2)

عملت المصارف الإسلامية على إصدار ما يسمى "صكوك المشاركات" بهدف استقطاب الجزء الأكبر من إيداعات الأفراد وغيرهم، وتعتمد صكوك المشاركات على العمل في إيجاد التنوع في الاستخدامات أو التوظيف، بحيث تلبي احتياجات الأفراد من عوائد مناسبة وآجال متنوعة ونشاطات مختلفة، ويمكن إيجاز هذه الصكوك المختلفة كما ذكرها محمد يوسف كمال فيما يلي: (محمد يوسف، 1998، 48).

أ- صكوك مشاركات قصيرة الأجل: وتتمثل بما يلي

1- صكوك تمويل رأس المال العامل بالمشاركة.

2- صكوك المضاربة.

3- صكوك السلم.

4- صكوك صناديق الاستثمار.

5- صكوك المشاركة العامة مع المصرف.

ب- صكوك مشاركات متوسطة وطويلة الأجل: وتتمثل بما يلي

- 1- صكوك التأخير.
- 2- صكوك استثمار طويل المدى.
- 3- صكوك المشاركات المتناقصة المنتهية بالتمليك.

لذا فإن إمكانية طرح صكوك المشاركة ستمكّن المصارف الإسلامية من زيادة تعبئة موارد مالية خارجية إضافية، وذلك بغرض توظيفها في استثمارات إنمائية طويلة الأجل، تهدف إلى تحقيق الأهداف المعلنة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هناك بعض الأدوات المالية التي ذكرها والتي يمكن الاعتماد عليها كما يلي:

- الأدوات المالية القائمة على أساس الملكية: وهي تعتبر أسهم قابلة للتداول في سوق مالية إسلامية وتخضع بطبيعة الحال لقوانين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأدوات: أسهم المضاربة وأسهم المشاركة.

- الأدوات المالية القائمة على أساس المديونية: وهي تعتبر سندات بحيث ترتبط بالإنتاج المادي للسلع والخدمات، وتتم مقابل الضمانات والمرهونات المناسبة، ومن أهم هذه السندات: سندات الاستصناع والسلم وغيرها. (صالح، 2001، 64)

ولا يخلو موضوع إصدار الأدوات المالية الإسلامية من تجارب واقعية في عدد من الدول والبلدان الإسلامية نذكر منها بعض هذه التجارب: (الحلبي، 1999، 6)

- في البحرين مثلاً: هناك أدوات مالية مطروحة للاكتتاب كأسهم المشاركة وأسهم الإدارة .
- وفي باكستان: كان هناك شهادات المضاربة وشهادات المشاركة.
- وفي ماليزيا: هناك شهادات الاستثمار الحكومية وسندات المضاربة وغيرها.

ثانياً: دراسة تطبيقية لواقع الموارد المالية الذاتية في بيت التمويل الكويتي:

أن الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أن تكون استثمارات تمويلية بالدرجة الأولى، وحتى تكون كذلك يجب أن تحاكي وتعمل في كافة الأنشطة والمجالات التي تسهم في تحقيق

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, سواء أكانت هذه المجالات زراعية أم صناعية أم غيرها, التي من المفترض أن تكون استثمارات طويلة الأجل, ولذلك فإنه يجب أن تمثل حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة للمصارف الإسلامية النسبة الغالبة من إجمالي مواردها. (AUSAF,1407,64) لذا لا بدّ من السعي لتقييم الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية الآتية:

### 1- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد:

الجدول (1): تطور حقوق الملكية و إجمالي الموارد في بيت التمويل الكويتي. ألف دينار

#### كويتي

نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد	معدل النمو	إجمالي الموارد	معدل النمو	إجمالي الودائع	
74.1	-	4,681,118	-	3,470,961	2005
76.2	34.9	6,313,791	38.6	4,809,934	2006
74.4	39.3	8,797,916	36.1	6,547,546	2007
77.8	19.8	10,544,142	25.3	8,207,008	2008
64.3	7.1	11,290,694	-	7,261,827	2009
			11.5		
61	11.1	12,548,499	5.3	7,649,082	2010
73.3	7.3	13,459,833	28.9	9,860,662	2011
71.6	17.1		17.5		م. السنوي

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:

- ارتفاع نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في بيت التمويل الكويتي, حيث وصلت هذه النسبة بالمتوسط العام إلى 71.6%, الأمر الذي يفسر قدرة المصرف على جذب الودائع لديه.
- حقق بيت التمويل الكويتي أعلى معدل لنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد في عام 2008 ووصلت إلى 77.8%, ويفسر ذلك بارتفاع نسبة إجمالي الودائع بشكل أكبر من ارتفاع نسبة إجمالي الموارد, إضافة للاستمرار في برامج الودائع الاستثمارية لبيتك وغيرها, فيما حقق المصرف أدنى معدل له في عام 2010, حيث نلاحظ ارتفاع إجمالي الموارد بشكل أكبر من

إجمالي الودائع. بشكل عام فقد استطاع بيت التمويل الكويتي في جذب جزء كبير من مدخرات الأفراد والعمل على تطوير نظام الودائع

## 2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

توضح هذه النسبة مستوى التمويل الذاتي (التمثل بحجم حقوق الملكية) إلى مجموع مصادر التمويل (التمثل بإجمالي الموارد) المتاحة لمصرف الشامل. ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة \ إجمالي الموارد "إجمالي حجم الميزانية".

تهدف دراسة هذه النسبة إلى الوقوف على ما تمثله الموارد الذاتية (على اختلاف أنواعها) في بيت التمويل الكويتي من أهمية بالنسبة إلى إجمالي الموارد المتاحة له - وذلك لاعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل الاستثماري طويل الأجل - أي تقييم مدى اعتماد المصرف الإسلامي على موارده الذاتية في تمويل أنشطته الاستثمارية طويلة الأجل.

الجدول (2): تطور حقوق الملكية و إجمالي الموارد في بيت التمويل الكويتي. الف دينار

كويتي

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد	معدل النمو	إجمالي الموارد	معدل النمو	حقوق الملكية	
14.7	-	4,681,118	-	680,630	2005
13.3	34.9	6,313,791	23.4	839,932	2006
16	39.3	8,797,916	67.4	1,406,094	2007
15.1	19.8	10,544,142	13.4	1,594,829	2008
13.9	7.1	11,290,694	-1.8	1,565,955	2009
12.8	11.1	12,548,499	2.3	1,602,329	2010
11.6	7.3	13,459,833	-2.8	1,557,012	2011
13.9	17.1		14.6		م. السنوي

المصدر: بيت التمويل الكويتي، تقارير مجلس الإدارة السنوية (2005 - 2011). من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا: أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد تتراوح في بيت التمويل الكويتي ما بين 11.6% - 16% وبمعدل وسطي بلغ 13.9% خلال سنوات الدراسة.

حيث حققت هذه السبة أعلى مستوى لها في عام 2007 بسبب نمو حقوق الملكية بنسبة أكبر من نمو إجمالي الموارد , حيث وصل معدل نمو حقوق الملكية إلى ما يقارب 67.4% وهذا عائد لتحقيق أرباح مميزة وتكوين المخصصات والاحتياطيات, فيما حققت هذه النسبة أدنى مستوى لها في عام 2011 ووصلت إلى 11.6% ويعود ذلك لنمو حجم الموارد بنسبة أكبر من نمو حقوق الملكية, ويعود ذلك لزيادة الودائع رافقه انخفاض في بعض العناصر المكونة لحقوق الملكية. نستنتج من خلال النسب المتواضعة مدى تدني نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بيت التمويل الكويتي, ومن المفترض أن تحقق هذه النسبة معدلاً مرتفعاً في المصارف الإسلامية مقارنة بغيرها من المصارف باعتبار أن حقوق الملكية تعتبر مصدراً أساسياً ورئيسياً للتمويل الاستثماري طويل الأجل. الأمر الذي يثبت صحة الفرضية القائلة: تمثل الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي نسبة هامشية وضئيلة من إجمالي الموارد المالية.

### 3- نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الموارد

الجدول (3): تطور الودائع الاستثمارية وإجمالي الموارد في بيت التمويل الكويتي.

ألف دينار كويتي

نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الموارد	معدل النمو	إجمالي الموارد	معدل النمو	الودائع الاستثمارية	
69.1	-	4,681,118	-	3,243,673	2005
60.1	34.9	6,313,791	17.1	3,797,609	2006
60.9	39.3	8,797,916	41.2	5,361,155	2007
62.8	19.8	10,544,142	23.5	6,621,706	2008

64.5	7.1	11,290,694	10	7,286,465	2009
57.9	11.1	12,548,499	-0.3	7,261,827	2010
66.2	7.3	13,459,833	22.8	8,913,893	2011
63.1	17.1				م. السنوي

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق كيف استطاع بيت التمويل الكويتي المحافظة على نسبة عالية من الودائع الاستثمارية مقارنةً بمجممل موارده، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 57.9% - 69.1% وبمعدل وسطي خلال سنوات الدراسة وصل إلى 63.1%، حيث وصلت هذه النسبة أعلى مستوى لها في عام 2005 ووصلت إلى 69.1% بسبب الارتفاع الكبير لحجم الودائع الاستثمارية، نتيجةً لثقة العملاء بالمصرف وإتباع سياسة استثمارية متنوعة، في حين وصلت هذه النسبة أدنى مستوى لها في عام 2010 ووصلت إلى 57.9%، وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في الودائع الاستثمارية رافقه ارتفاع في إجمالي الموارد.

وبشكل عام فقد استطاع بيت التمويل الكويتي الاستحواذ على نسبة كبيرة من الودائع الاستثمارية تمثلت بالمتوسط بمقدار أكثر من 63%، ولهذا كان يجب عليه أن يقوم بدور استثماري مميز ضماناً لحسن توظيف هذه الودائع بالشكل الأمثل. والخلاصة نستطيع القول بأن المصارف الإسلامية لديها فرص ذهبية للعمل على تدعيم الدور الاستثماري لما لهما من دور كبير في إبراز الدور الحقيقي لهذه المصارف.

#### 4- نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

تعمل هذه النسبة على تبيان حجم حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية والهدف من دراسة هذه النسبة هو استخلاص حقوق الملكية المتاحة فعلاً للاستثمار طويل الأجل (من خلال عمليات التمويل الاستثماري) في المصارف الإسلامية، ويتم تحديد هذه النسبة من خلال استبعاد الأصول الثابتة من إجمالي حقوق الملكية.

الجدول (4): تطور حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل و إجمالي حقوق الملكية  
ألف دينار

النسبة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو	الأصول الثابتة	معدل النمو	حقوق الملكية	
84.2	572,935	-	107,695	-	680,630	2005
54.2	454,943	257.5	384,989	23.4	839,932	2006
71	998,606	5.8	407,488	67.4	1,406,094	2007
62.9	1,003,490	45.1	591,339	13.4	1,594,829	2008
61.6	964,349	1.7	601,606	-1.8	1,565,955	2009
53.2	851,658	24.8	750,671	2.3	1,602,329	2010
50.7	789,882	2.2	767,130	-2.8	1,557,012	2011
62.5		48.2		14.6		م. السنوي

المصدر: بيت التمويل الكويتي، تقارير مجلس الإدارة السنوية (2005-2011).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق ما يلي:

- تتراوح نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بيت التمويل الكويتي ما بين 50.7% في عام 2011 و 84.2% في عام 2005 وبمتوسط نسبي 62.5% عن سنوات الدراسة، وما نلاحظه هو الانخفاض التدريجي تقريباً لهذه النسبة نتيجة الارتفاعات البسيطة جداً في حقوق الملكية تراكمت مع زيادات واضحة في الأصول الثابتة، حيث استثناءً نجد عام 2007 ارتفعت فيه حقوق الملكية نتيجة التحوط في ظل الأزمة



المالية، وحافظ من وقتها بيت التمويل الكويتي على معدلات ثابتة من حقوق الملكية بالرغم من ارتفاع معدلات الربحية.

بشكل عام فقد استطاع مصرف دبي الإسلامي تحقيق متوسط عام جيداً، مما يعطي مؤشراً إيجابياً مفاده بان الجزء الأكبر من حقوق الملكية يمكن توجيهه للاستثمار طويل الأجل، ولكن ما يؤثر في هذه النظرة الإيجابية هو النسبة الضئيلة التي تمثله حقوق الملكية من إجمالي موارد مصرف بيت التمويل الكويتي، كما لاحظنا من خلال دراسة المؤشر الأول.

#### 5- نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف

تعمل هذه النسبة على تبيان مقدار التغير زيادة أو نقصاً في ما تمثله الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيف في بيت التمويل، لكل سنة من سنوات الدراسة بالنسبة للسنة السابقة كذلك نسبة لسنة الأساس.

وتأتي أهمية دراسة هذه النسبة نظراً لما لاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية من دور كبير في إبراز الدور التنموي لها.

الجدول (5): تطور معدل النمو في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل مليون دينار كويتي

نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف	معدل النمو	إجمالي التوظيف	معدل النمو	الاستثمار طويل الأجل	
6.4	-	5,088	-	327	2005
10.8	-24	3,869	27.8	418	2006
6.7	126.4	8,759	40.9	589	2007
6.9	21	10,601	23.8	729	2008
8.1	7.3	11,379	25.8	917	2009
6.9	9.4	12,454	-6	862	2010
7.6	7.7	13,414	19	1,026	2011
7.6	21.1		18.8		م. السنوي

المصدر: بيت التمويل الكويتي، تقارير مجلس الإدارة السنوية (2005 - 2011).

- يتضح من خلال بيانات الجدول أن نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف تراوحت في بيت التمويل الكويتي بين 6.4% - 10.8% بمعدل وسطي ضئيل وصل إلى 7.6% خلال فترة الدراسة.

- حيث حققت بيت التمويل الكويتي أعلى معدل في نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف بالرغم من محدودية هذا المعدل.

- حققت نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف ارتفاعاً بسيطاً في العام 2006 بسبب ارتفاع معدل النمو في الاستثمار طويل الأجل، رافقه انخفاض معدل النمو في إجمالي التوظيف بسبب أحجام بيت التمويل عن تقديم التمويل مع بداية الأزمة المالية العالمية، ثم عادت هذه النسبة لتتخفف في السنوات التالية، بالرغم من الارتفاع في معدل نمو الاستثمار طويل الأجل باستثناء عام 2010 الذي حقق معدل نمو سالب، رافقه ارتفاعات متتالية في معدلات نمو إجمالي التوظيف، فالنسبة بقيت محدودة ولم تستطع تلبية ما كان مأمولاً بمؤسسة مصرفية عريقة تنموية يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر

الذي يؤكد توجه المصرف نحو التوظيف قصير الأجل، على حساب الاستثمارات التنموية طويلة الأجل.

- الأمر الذي يثبت عدم صحة الفرضية القائلة: استطاع بيت التمويل الكويتي تحقيق معدلات مرتفعة في الاستثمارات طويلة الأجل نسبةً إلى إجمالي التوظيف المالي فيه.

#### 6- نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

تعمل هذه النسبة على توضيح إجمالي الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة لهذا الاستثمار، وتهدف دراسة هذه النسبة إلى الوقوف على ما يستنفذه الاستثمار طويل الأجل من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل. (دوابة، 2006، 79). وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على قدرة بيت التمويل الكويتي على توجيه حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى الاستثمار طويل الأجل، والعكس صحيح.

الجدول (6): تطور الاستثمار طويل الأجل و حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

مليون دينار

نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل %	معدل النمو	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو	الاستثمار طويل الأجل	السنة
61.9	-	528	-	327	2005
91.9	-13.8	455	27.8	418	2006
58.9	119.5	999	40.8	589	2007
72.7	0.49	1,003	23.8	729	2008

95.1	3.9-	964	25.8	917	2009
101.2	11.7 -	852	-6	862	2010
129.9	7.2 -	790	19	1,026	2011
87.4	13.9	649,146	18.8	307,673	المتوسط

المصدر: بيت التمويل الكويتي، تقارير مجلس الإدارة السنوية (2005 - 2011).

يتضح من خلال بيانات الجدول قدرة نسبية لبيت التمويل الكويتي على استثمار ما لديه من حقوق ملكية متاحة للاستثمار طويل الأجل وذلك في كل سنوات الدراسة، بالرغم من كون متوسط النمو السنوي للاستثمار طويل الأجل كان أكبر من متوسط النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل ووصل إلى 18.8%، وبالمتوسط بلغت نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية 87.4% الأمر الذي يوضح قدرة نسبية جيدة لبيت التمويل على استنفاد واستثمار حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل حيث تراوحت النسبة بين 61.9% في عام 2005 و 129.9% في عام 2011.

نلاحظ أن بيت التمويل الكويتي لم يستخدم بالكامل ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، الأمر الذي يثبت الفرضية القائلة بأنه: استطاع بيت التمويل الكويتي توجيه واستثمار ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تعبر استثمارات تنموية بالدرجة الأولى.

### مناقشة النتائج:

- 1- وجود خلل في الهياكل التمويلية لبيت التمويل الكويتي، كونه لم تمثل الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل سوى نسبة هامشية وضيئلة من إجمالي الموارد لديها.
- 2- لعبت إدارة الاستثمار في بيت التمويل الكويتي دوراً جيداً في توجيه واستثمار ما لديه من موارد مالية ذاتية بالرغم من انخفاض حجمها، نحو الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تتميز عادةً بأنها استثمارات تنموية.

- 3- الاعتماد الكبير في عمليا توظيف الموارد المالية خصوصا الخارجية منها على التمويل قصير الأجل، الذي يتميز بسيولة عالية وربحية شبه مضمونة، ومخاطرة قليلة.
- 4- يملك بيت التمويل الكويتي مقدره كبيرة على جذب الودائع من خلال الخبرة الكبيرة والمزايا المتنوعة لحسابات الودائع لديه، الأمر الذي أدى إلى جذب جزء كبير من مدخرات الأفراد، مما يعطي لبيت التمويل مقدره كبيرة على إدارتها وتوظيفها بشكل أمثل.
- 5- لم تمثل نسبة الاستثمارات طويلة الأجل ذات الأثر التنموي إلا نسبة هامشية وضئيلة من إجمالي توظيف الأموال في بيت التمويل الكويتي، الأمر عائد للخلل التمويلي إضافة للرجبة في تحقيق أهداف الربح السريع والمخاطرة المنخفضة.

### التوصيات:

- 1- إعادة هيكلية طبيعة الموارد المالية في المصارف الإسلامية، بحيث تمثل الموارد المالية طويلة الأجل النسبة الغالبة من إجمالي مواردها، مما يساهم في استثمارات تنموية طويلة الأجل.
- 2- إعادة هيكلية عمليات التوظيف في بيت التمويل الكويتي، بما يتناسب والهيكله الجديدة للموارد المالية طويلة الأجل، مما ينعكس على ارتفاع نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات، فتساهم هذه الاستثمارات في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 3- العمل على الإبداع في تطوير آليات تكوين الأوعية الاستثمارية المستقلة، كالصناديق الاستثمارية والمحافظ الاستثمارية والصكوك الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى تجميع موارد مالية قادرة على دعم المشروعات الضرورية، مما ينعكس ايجابيا على التنمية في المجتمع.
- 4- الاهتمام بتنمية الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، من خلال عمليات التعليم والتدريب وتوجيههم نحو الإبداع في الابتكارات المالية والاستثمارية المصرفية من خلال البحوث والتطبيق العملي لها.
- 5- تطبيق سياسة واضحة لتوجيه بعض الموارد المالية الذاتية لبيت التمويل الكويتي نحو الاستثمار التنموي طويل الأجل..

## قائمة المصادر:

### 1- المراجع العربية:

- الحلبي, نبيل(1999), نحو أسواق المال الإسلامية واقع وآفاق, مجلة اليرموك, جامعة اليرموك, اربد, الأردن, العدد 62.
- خير الدين معطى و شرياق رفيق, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية, الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي, جامعة قالمة, الجزائر, 3 - 4 ديسمبر, 2012, ص2.
- درغال, رشيد(2007), دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية- دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية, جامعة الحاج لخضر.
- الدماغ, زياد(2006), إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية" دراسة تطبيقية" على المصارف الإسلامية الفلسطينية", رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, كلية التجارة, غزة.
- دوابة, أشرف (2006), دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية, دار السلام, القاهرة.
- سليمان, محمد جلال(1996), الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية, المعهد العالمي للفكر الإسلامي, القاهرة.
- الشعار, محمد نضال(2005), أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي, هيئة المحاسبة والمراجعة والمراقبة للمؤسسات المالية الإسلامية, 2005.
- الشمري, صادق (2008), أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية, دار اليازوري, الأردن
- صالح, صالح(2001), السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي, دار الوفاء, المنصورة, مصر.

- صوان, محمود حسن(2001), أساسيات العمل المصرفي الإسلامي " دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية", الطبعة الأولى, دار وائل للطباعة والنشر, الأردن, عمان.
  - غري, عبد الحليم(2002), مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر.
  - المالقي, عائشة الشرقاوي(2000), البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق, المركز الثقافي العربي.
  - محمد, يوسف كمال(1998), المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج, دار النشر للجامعات, القاهرة.
  - المغربي, عبد الحميد (2004), الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية, البنك الإسلامي للتنمية" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
  - الموساوي, ضياء مجيد(1993), الاقتصاد النقدي: قواعد ونظريات وسياسات نقدية, دار الفكر, الجزائر.
  - النجار, أحمد (1982), البنوك الإسلامية , مجلة المسلم المعاصر, بيروت, العدد24.
  - ميلز بول, وجون بريسلي, التمويل الإسلامي النظرية والتطبيق, كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, الرياض, 2014, ص48.
- 2- المراجع الأجنبية

- Chapra, m. u, (1995), **Islam and economic development**, Islamabad, Islamic research institute and international institute of Islamic thought.
- Ausaf Ahmad, development and problems of Islamic Bank, Islamic Research and Training Institute Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia,1407 H,P64.

### 3- التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي.

## الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية موضوع الدراسة بالاهتمام بالموارد المالية الذاتية طويلة الأجل والعمل على تنميتها، وإزالة الخلل في الهياكل التمويلية، والذي من المفترض أن تمثل الموارد المالية طويلة الأجل النسبة الغالبة من إجمالي الموارد لديها. وعلى اعتبار أن الموارد المالية الخارجية توضح في القوائم المالية، مع إمكانية سحبها متى شاء العميل تلغي الأثر طويل الأجل عليها وتجعلها أقرب لودائع تحت الطلب، عملت هذه الدراسة على تبيان واقع الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل، ودورها في الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي، وتحديد اتجاهات تطوره لتحقيق أهداف التنمية. توصل الباحث إلى وجود قصور لدى بيت التمويل الكويتي في المساهمة في القيام بعمليات التوظيف التنموي طويل الأجل لضعف مساهمة الموارد المالية الذاتية، من خلال ضعف الاستثمارات مقارنة بإجمالي التوظيف لديه، مما يعني الاعتماد الكبير على صيغ التمويل قصيرة الأجل لما تتميز به من سيولة عالية وربحية مضمونة وانخفاض في المخاطرة بشكل كبير.



## **ABSTRACT:**

This study aims to demonstrate the commitment of the Islamic banks to the development of its own long-term financial resources, and the removal of imbalances in funding structures, where the long-term financial resources are supposed to represent the majority of their all financial resources. Given that the external financial resources are shown in financial statements, with the possibility of withdrawing them whenever the customer is willing to, this eliminates the ability to consider them as long-term financial resources and makes them closer to call deposits.

This study reflects the status of the own long-term financial resources, and its role in long-term direct investments in Kuwait Finance House, and identify trends in its evolution to achieve development goals.

4- The researcher found deficiencies with the Kuwait Finance House, to contribute to the long-term development because of the weak contribution of own financial resources as a result of small investments compared to total ones, which means a heavy reliance on short-term funding formulas due